

دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر

دراسة حالة (ANDI, ANSEJ, CNAC, ANGEM)

The role of fiscal incentives and support and accompanying structures in encouraging entrepreneurship in Algeria

Case of (ANDI, ANSEJ, CNAC, ANGEM)

د. بن لحرش صراح^{*1}

¹ جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - ، Benlaharche.sarah@univ-oeb.dz

تاريخ التسليم: 2020/01/01 تاريخ المراجعة: 2020/02/28 تاريخ القبول: 2020/03/25

Abstract

الملخص

This study aims to highlight the role of fiscal incentives and support and accompanying structures in promoting entrepreneurial projects in Algeria. In order to achieve the objectives of this study, the descriptive and analytical approaches were used; by describing and analyzing the reality of entrepreneurial projects in light of the application of fiscal incentives policy as well as creating specialized structures to support and accompany the owners of these projects.

This study reached that the number of the entrepreneurial projects is increased and registered also a creation of new jobs after the implementation of the fiscal incentives policy and the establishment of support structures by the state, but it is still not sufficient to achieve the desired economic take off, especially in light of the restrictions and obstacles imposed by the investment climate in Algeria on the activity of the entrepreneurial projects.

Keywords: fiscal incentives, entrepreneurship, support and accompanying structures, Algeria.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المشاريع المقاولاتية بالجزائر. ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استعمال المنهجين الوصفي والتحليلي؛ من خلال وصف وتحليل واقع المشاريع المقاولاتية في ظل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية وكذا إنشاء هياكل متخصصة في دعم ومرافقة أصحاب هذه المشاريع.

توصلت هذه الدراسة إلى تسجيل زيادة معتبرة في عدد المشاريع المقاولاتية وكذا خلق مناصب عمل جديدة بعد تطبيق الدولة لسياسة التحفيزات الجبائية وإنشاء هياكل الدعم، إلا أنها لا تزال غير كافية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، خاصة في ظل القيود والعراقيل التي يفرضها المناخ الاستثماري في الجزائر على نشاط المشاريع المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، المقاولاتية، هياكل الدعم والمرافقة ، الجزائر .

^{*}المؤلف المراسل: بن لحرش صراح، الإيميل: saraben89@hotmail.fr

1. مقدمة:

تعتبر المشاريع المقاولاتية أداة هامة لتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تحقّقه من آثار إيجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية وكذا تنويع الدخل الوطني، وخاصة تخفيض تبعية الاقتصاد الذي يعتمد على ريع المحروقات.

قامت السلطات الجزائرية بسن عدة قوانين لإنشاء هياكل لدعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية، مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، كما قامت بتقديم تحفيزات جبائية هامة وهذا من أجل جلب اهتمام أفراد المجتمع لإنشاء مشاريع مقاولاتية ناجحة، تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في تفعيل القطاعات المنتجة، تنويع الانتاج الوطني، توفير مناصب عمل والقضاء على البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية.

2.1 إشكالية الدراسة:

من خلال الطرح السابق تتجلى لنا إشكالية الدراسة والتي تتمحور حول التساؤل الرئيسي الآتي:

- ماهو دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر؟

3.1 المنهج والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، وذلك عن طريق وصف وتحليل واقع المشاريع المقاولاتية في ظل التحفيزات الجبائية الممنوحة، وكذا عمل هياكل الدعم والمرافقة.

من أجل تحقيق هذه الدراسة والإجابة على إشكالتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

- ماهية الجبابة والتحفيزات الجبائية؛

- ماهية المقاولاتية والمقاول؛

- هيئات الدعم والمرافقة للمشاريع المقاولاتية بالجزائر والتحفيزات الجبائية الممنوحة من قبلها؛

- واقع المشاريع المقاولاتية المنجزة في ظل عمل وكالات الدعم والتحفيزات الجبائية الممنوحة.

2. ماهية الجبابة والتحفيزات الجبائية

تلعب الجبابة والتحفيزات الجبائية دورا هاما في قرارات المستثمر إما بالقيام بالعملية الاستثمارية أو الإحجام عنها، وهو الأمر الذي قد ينعكس إيجابيا أو سلبيا على عملية التنمية الاقتصادية للوطن.

1.2 مفهوم الجبابة: هناك عدة تعريفات للجبابة، والتي نذكر من بينها:

تعرف على أنها "اقتطاع مالي تقوم به الدولة أو باقي الهيئات العامة عن طريق الجبر لثروات الآخرين وبدون أن تطلب مقابل خاص من دافعها وذلك بغرض تحقيق نفع عام" (عبد المولى، 1977، ص 219).

كما يعرفها جاستون جاز على أنها "اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بصفة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة" (شامية، الخطيب، 1997، ص 13).

كما تعرف أيضا على أنها "فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية وبدون مقابل وهي أداة مالية تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها" (البطريق، 1985، ص 122).

من خلال التعاريف السالفة الذكر، يمكن استخلاص الخصائص الآتية للجباية:

- أنها اقتطاع نقدي ويتم تحصيلها في صورة نقدية في الغالب، خاصة وأن الاقتصاد في الوقت الحالي أصبح نقديا (خلف، 2001، ص 171)؛
- لها طابع إجباري وإكراهي، حيث تفرضها الدولة على المكلفين بها، وفي حالة عدم دفعها يتعرض المكلف للمساءلة والملاحقة القانونية؛
- ليس لها مقابل خاص، حيث أن من يدفعها لا ينتظر مقابلا خاصا أو منفعة خاصة إزاء دفعه لها من قبل الدولة؛
- هناك نفع عام من وراء دفعها وذلك عند قيام الدولة بتحقيق الحاجات العامة والمصلحة الاجتماعية العامة؛
- لها صفة النهائية، فالمكلف لا يمكنه استرجاع ماله الذي يدفعه بأي شكل من الأشكال.

2.2 مفهوم التحفيزات الجبائية: إن مصطلح التحفيز الجبائي يعتبر مصطلح حديث النشأة في الحياة الاقتصادية، ولقد قدمت له عدة تعاريف، نذكر من بينها الآتي:

هو إجراء خاص وغير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف من بعض الأعوان الاقتصاديين توجيه اهتماماتهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق معينة مقابل الحصول على امتيازات معينة (صحراوي، 1992، ص 91).

أو هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التجهيزي التي تتخذها الدولة لصالح فئات معينة بغرض توجيه نشاطهم، وتعتبر المؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من إجراءات التحفيز (باشوندة، 2003، ص 49).

كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن تخفيف في الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد شرط تقييده بعدة مقاييس (ناصر، 1997، ص 118).

من خلال التعاريف الآتية الذكر، يمكن القول بأن التحفيز الجبائي هو عبارة عن تنازل عن جزء من الإيرادات الجبائية، أو هو عبارة عن مجموعة من الامتيازات التي تمنحها الدولة لبعض الأعوان الاقتصاديين مقابل تقييدهم ببعض الشروط كنوع النشاط، المكان، وغيرها من الشروط، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

1.2.2 خصائص التحفيزات الجبائية: تتميز التحفيزات الجبائية بعدة خصائص، نذكر من بينها الآتي:

- هي إجراء اختياري، حيث أن للأعوان الاقتصاديين المستهدفين الحرية التامة بين الاستجابة أو الرفض لهذه الإجراءات؛

- لها مقاييس وشروط محددة، حيث يتوجب على الأعوان الاقتصاديين المستهدفين التقيد بها؛

- للدولة أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها من وراء إتباع سياسة التحفيز الجبائي.

2.2.2 أهداف التحفيزات الجبائية: تعتمد الدولة سياسة التحفيز الجبائي من أجل تحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها:

- العمل على إحداث التوازن بين مختلف الاستثمارات، حيث تعمل على توجيه الأعوان الاقتصاديين للاستثمار في الأنشطة ذات الأولوية بالنسبة لسياستها المتبعة؛

- توفير مناخ استثماري ملائم، مما يشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- العمل على زيادة تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وذلك بإعفاؤها من مجموعة من الضرائب المفروضة عليها؛

- تعمل سياسة التحفيز الجبائي على توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل، وذلك من خلال زيادة الفروع الانتاجية، مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وعدد المكلفين بها؛

- تقليص نسبة البطالة، حيث تعمل سياسة التحفيزات الجبائية على توفير مبالغ مالية للأعوان الاقتصاديين والتي تسمح لهم باستثمارها في مشاريع إنتاجية جديدة، وبالتالي توفير مناصب عمل جديدة؛

3. ماهية المقاولاتية والمقاول

لقد احتل مصطلح المقاولاتية والمقاول مكانة هامة في الأدبيات الاقتصادية والعالمية، وذلك لما لهما من أثر كبير على عملية التنمية الاقتصادية بصفة خاصة وتقدم اقتصاديات الدول بصفة عامة، فمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية أصبح يستدعي تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم واكتساب مهارات جديدة، وانجاز الأعمال بطرق مختلفة، وبالتالي

كسر حاجز الخوف (الجودي، 2014-2015، ص 17)، وكذا الانتقال من الميدان العلمي إلى تجريب الأفكار الجديدة وتطبيقها على أرض الواقع.

1.3 مفهوم المقاوالاتية: تعرف المقاوالاتية أو الريادة على أنها "نوع من السلوك الابتكاري، تشمل تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق استغلال أمثل للموارد، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، تعمل على خلق شئ مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل اللازم، مع تحمل المخاطر المالية، النفسية والاجتماعية التي تنجم عن ذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي" (Siomy, 2007, p 90).

كما تعرف أيضا على أنها "عملية المغامرة بالبدا في عمل تجاري، وتنظيم الموارد اللازمة لذلك، مع الأخذ في الاعتبار للمخاطر والعوائد المترتبة عن هذا العمل التجاري" (عمارة، 2017-2018، ص 01).

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نستخلص بأن المشاريع المقاوالاتية تتميز بالصفات الآتية:

- تتسم بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع؛
- تتميز بارتفاع نسبة المخاطرة لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة كذلك خاصة إذا لاقى المنتج رواجاً في السوق (خذري، بن الطاهر، 2013، ص 05)؛
- وجود أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تطرح منتجات عادية (Coster, 2003, P03)؛

- تتميز بالفردية مقارنة بإنشاء المؤسسات التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة من الشركاء؛
- يتم فيها التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة وهو ما يمكن المقاول من تجسيد أفكاره على أرض الواقع؛

2.3 المقاول: عرف الاقتصادي جوزيف شومبيتر (Joseph A Shumpeter) المقاول بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار، ولقد تحدث في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" الذي صدر سنة 1912 عن الأنشطة الابتكارية التي يجب على المقاول تجسيدها، والتي تتمثل في: (Mccraw, 2007, p 73)

- انتاج منتجات جديدة استجابة لطلبات مستقبلية؛
- الكشف عن طرق جديدة في الانتاج لم تكن معروفة من قبل تسهم في تخفيف التكاليف؛
- اكتشاف مصادر جديدة للموارد؛
- ايجاد أسواق جديدة للمنتجات؛

- ايجاد طرق جديدة للتنظيم.

4.3 صفات وخصائص المقاول: يعتبر المقاول بأنه شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، لذلك فالشخص المقاول يجب أن يتمتع بالخصائص والصفات الآتية: (سايبى، 2014-2015، ص-ص 9-10)

- استغلال الفرص التجارية التي لم تستغل من طرف الآخرين؛
- شخصية تتصرف بمفردها وبشكل مستقل "مقاوم، متمرد ومبدع"؛
- لديه الإرادة والقدرة على تحويل الأفكار الجديدة أو الاختراعات إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع؛

- يسعى من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة؛
- يتصف بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التيسيرية والقدرة على الإبداع.

4. هينات الدعم المرافقة للمشاريع المقاولاتية بالجزائر والتحفيزات الجبائية الممنوحة من قبلها

لقد عرفت الدولة الجزائرية تدهورا كبيرا في المجال الاقتصادي خلال فترة الثمانينات وخاصة في ظل اعتمادها على ريع المحروقات في تغطية نفقاتها العامة، لذلك قامت بعدة إصلاحات جبائية في سنوات التسعينات ركزت فيها على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وقامت بإنشاء أجهزة الاستثمار كالوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار (APSI) والتي تحولت حسب قانون الاستثمار 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار لتصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (الجريدة الرسمية، 2001، ص 08)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

1.4 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها هياكل لا مركزية على المستوى الجهوي، وتتولى الوكالة تحت مراقبة وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبسيط وترقية الاستثمارات المقاولاتية، ولقد بدأت في ممارسة مهامها في أبريل 2002 (Agence Nationale de Développement de l'investissement, 2018).

1.1.4 أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تعمل الوكالة على تحقيق الأهداف الآتية: (Agence Nationale de Développement de l'investissement, 2018)

- دعم ومساعدة المستثمرين بمختلف أنواعهم لإنجاز مشاريعهم؛

- تعمل الوكالة على تطوير الاستثمارات في جميع مجالاتها؛
- تقرر منح المزايا حسب المنطقة التي يتموقع فيها الاستثمار؛
- جمع المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني والعالمي ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛
- تشجيع الاستثمار في بعض المناطق التي تعرف تدهورا في الجانب الاقتصادي؛
- تقديم مختلف التسهيلات للمستثمرين.

2.1.4 مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تتولى الوكالة القيام بالمهام الآتية:

- جمع الوثائق الضرورية الخاصة بالتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، وكذا ضمان خدمة الاستقبال والاعلام لصالح المستثمرين؛
- تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين، عن طريق معالجة العراقيل والمشاكل التي يواجهها قطاع الاستثمار، وكذلك إنجاز الدراسات المبسطة الخاصة بالعملية الاستثمارية؛
- تنظيم مختلف التظاهرات العلمية (ملتقيات، أيام دراسية، منتديات... إلخ) من أجل العمل على ترقية محيط الاستثمار داخل الوطن، وكذا المشاركة في مختلف التظاهرات الاقتصادية خارج الوطن من أجل إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الاستثمارية الأجنبية؛
- مساعدة ومرافقة المستثمرين؛
- إصدار القرارات المتعلقة بمنح الامتيازات بعد التأكد من أن المشاريع الاستثمارية المصرح بها مؤهلة للاستفادة؛
- متابعة الاستثمارات عن طريق جمع المعلومات المتعلقة بمدى تقدمها، وكذا التأكد من احترام المستثمرين لالتزاماتهم.

3.1.4 طريقة عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): بعد أن يقوم المستثمر بتقديم ملف الاستثمار للوكالة من أجل طلب المزايا والتصريح بالاستثمار، تقوم الوكالة بتقييم المشروع الاستثماري حسب درجة مشاركته في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، حيث تعطى الأولوية للمشاريع التي تحقق المنفعة العامة، ثم يتم منح المشروع قرار المنح أو رفض منح المزايا. بالنسبة للمشاريع التي تم رفضها يمكن لأصحابها أن يقوموا بتقديم طعن للسلطة الوصية أو على مستوى القضاء، أما المشاريع التي قبلت فتتكفل الوكالة بمساعدتها لدى الإدارات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار، ومن ثم متابعة مدى تقدمها ومدى احترامها للقواعد والالتزامات المتفق عليها.

4.1.4 التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تقوم الوكالة بمنح التحفيزات الجبائية الآتية: (Agence Nationale de Développement de l'investissement, 2018)

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس (5) سنوات؛
- تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (5) سنوات ، ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛
- الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير؛
- الإعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة.
- كما تقوم الوكالة بمنح تحفيزات في مجال التمويل: بحيث تمنح قروض بدون فوائد حسب كلفة إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز :
- 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني (2) دينار جزائري؛

- 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار ونقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري؛

- منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب الهضاب العليا؛

- منح قروض بنكية لا تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار.

هذا وإضافة إلى ذلك تقدم الوكالة عدة إعفاءات وتخفيضات وتسهيلات فيما يخص دفع الاشتراكات الاجتماعية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إضافة إلى تقديم إعانات مالية شهرية لمدة ثلاث (3) سنوات بقيمة 1000 دج بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة، وكذلك تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي على كل عملية توظيف طالبي العمل بالنسبة للموظفين الذين يوظفون لمدة (12) شهرا والمسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، وتقدم هذه الإعفاءات حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا والجنوب.

2.4 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب الأمر 03-01 لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى إلى تشجيع ودعم الفكر المقاوم، كما تعمل على تشجيع الاستثمار والتقليص من نسبة البطالة، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع الاستثمار وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، حيث يستفيد الشباب أصحاب المشاريع من مساعدة مجانية (استقبال، إعلام، مرافقة، تكوين)، وكذا من تحفيزات جبائية.

1.2.4 أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تعمل الوكالة على تحقيق الأهداف الآتية: (Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, 2016)

- تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية؛
- إعلام الشباب أصحاب المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وبالامتيازات الأخرى التي يمكنهم الحصول عليها؛
- متابعة المشاريع الاستثمارية التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، وكذا مساعدتهم عند الحاجة؛
- إقامة علاقات وطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية، من أجل تطبيق خطط التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛

- تشجيع الشباب على خلق مشاريع مقاولاتية ناجحة؛

2.2.4 طريقة عمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تستهدف الوكالة الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة، والذين لديهم ميول لإنشاء مؤسسات مصغرة، ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، حيث تمول الوكالة كل النشاطات الإنتاجية والخدمية ماعدا النشاطات التجارية البحتة، مع مراعاة عامل المردودية في المشروع، وعلى أن لا تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري، وتكون صيغة التمويل بطريقتين هما: التمويل الثلاثي والتمويل الثنائي (Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, 2016)، كما هو موضح في الآتي:

حالة التمويل الثلاثي: ويمكن توضيحها من خلال الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (01): التمويل الثلاثي من المستوى الأول

قيمة الاستثمار	قروض دون فوائد تمنحها ANSEJ	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لا تتجاوز 5.000.000 دج	%29	%1	%70

Source : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, 2016.

الجدول رقم (02): التمويل الثلاثي من المستوى الثاني

قيمة الاستثمار	قروض دون فوائد تمنحها ANSEJ	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%2	%70

Source : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, 2016.

حالة التمويل الثنائي: ويمكن توضيحها من خلال الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (03): التمويل الثنائي من المستوى الأول

قيمة الاستثمار	قروض دون فوائد تمنحها ANSEJ	القرض البنكي
لا تتجاوز 5.000.000 دج	%29	%71

Source : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, 2016.

الجدول رقم (04): التمويل الثنائي من المستوى الثاني

قيمة الاستثمار	قروض دون فوائد تمنحها ANSEJ	القرض البنكي
----------------	-----------------------------	--------------

من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%72
-----------------------------------	-----	-----

Source : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, 2016.

3.2.4 التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تقدم

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تحفيزات جبائية وإعانات على مرحلتين: (Agence

Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, 2016)

1.3.2.4 مرحلة الإنجاز: حيث يستفيد أصحاب المشاريع المقاولاتية من تحفيزات جبائية، تتمثل

في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA)؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛
- تطبيق المعدل المخفض بنسبة (5%) من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة؛
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية المخصصة لممارسة النشاط؛
- وكذلك يستفيدون من إعانات مالية، فتتمثل في:
- الحصول على قرض طويل المدى وبدون فائدة تمنحه الوكالة، وذلك التكفل بجزء من الفوائد البنكية.

2.3.2.4 مرحلة الاستغلال: وتشمل التحفيزات الجبائية الممنوحة للمشاريع المقاولاتية لمدة ثلاث

سنوات الأولى من بداية نشاطها أو ستة سنوات بالنسبة لبعض المناطق الخاصة، والتي تتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) لمدة عامين، والرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المشاريع المقاولاتية؛

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية، والمشاريع المقاولاتية عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

3.4 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تأسس الصندوق الوطني للتأمين على

البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي

رقم 01/94 المؤرخ في 11 ماي 1994، حيث يتكفل الصندوق بإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة

للشباب العاطل عن العمل والذي يتراوح سنهم ما بين 30 و50 سنة (قوجيل محمد، 2016-2015،

ص 157).

1.3.4 أهداف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): يعمل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من أجل تحقيق الأهداف الآتية: (Caisse nationale d'assurance-chômage, 2016)

- إعلام صاحب المشروع حول مختلف مراحل إنشاء مشروعه؛
- توجيه وتقديم النصح لصاحب المشروع من أجل تمكينه من اتخاذ قرارات فعالة من بين الخيارات المتاحة لديه؛

- تكوين صاحب المشروع لاكتساب المعارف اللازمة لتنفيذ وتسيير مشروعه؛
- متابعة صاحب المشروع لتجنب الاختلالات التي قد تعترض مسار مشروعه.

2.3.4 طريقة عمل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): يقوم الصندوق بمنح تمويل ثلاثي (مساهمة شخصية، قرض دون فائدة يمنح من قبل الصندوق، قرض بنكي) لأصحاب المشاريع المقاولاتية حسب قيمة الاستثمار على مستويين، وهو ما يمكن توضيحه في الجدولين الآتيين: (Caisse nationale d'assurance-chômage, 2016)

الجدول رقم (05) التمويل الثلاثي من المستوى الأول

قيمة الاستثمار	قرض دون فوائد يمنحها CNAC	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لا تتجاوز 5.000.000 دج	%29	%1	%70

Source : Caisse nationale d'assurance-chômage, 2016.

الجدول رقم (06) التمويل الثلاثي من المستوى الثاني

قيمة الاستثمار	قرض دون فوائد يمنحها CNAC	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%29	%1	%70

Source : Caisse nationale d'assurance-chômage, 2016.

3.3.4 التحفيزات الجبائية التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): يقدم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة نفس التحفيزات الجبائية والامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تطرقنا إليها سابقا، وعلى مرحلتين كذلك؛ مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال.

4.4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وتهدف إلى تشجيع العمل الذاتي والمنزلي

إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النساء، وكذا استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية عن طريق خلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة، وتعمل كذلك على تنمية وبعث روح المقاولاتية لديهم - (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2008- 2019).

1.4.4 أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تعمل الوكالة على تحقيق جملة من الأهداف، نلخصها في الآتي:

- تقديم الدعم والنصح لأصحاب المشاريع المستفيدة من القرض المصغر؛
- إطلاع المستفيدين من القرض المصغر على الخدمات التي سيحظون بها؛
- مراقبة ومتابعة المستفيدين من القروض مع الحرص على إلزامهم بالبنود المتفق عليها؛
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة.

2.4.4 طريقة عمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تقوم الوكالة بمراقبة ومتابعة المستفيدين أصحاب المشاريع، حيث تقدم لهم دورات تكوينية لتأهيلهم في عملية تسيير مؤسساتهم الخاصة، كما تقوم بتقديم تمويل مالي بطريقتين، كما هو موضح في الآتي: (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2008- 2019).

1.2.4.4 التمويل الثلاثي: ويتمثل في قرض مصغر يمول المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 1.000.000 دج، كما هو موضح في الآتي:

الجدول رقم (07) التمويل الثلاثي من قبل (ANGEM)

قيمة الاستثمار	مساهمة وكالة (ANGEM)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لا تتجاوز 1.000.000 دج	29%	1%	70%

Source : (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2008- 2019)

إن الهدف من هذا النوع من التمويل هو شراء المواد الأولية وشراء بعض التجهيزات، وكذا دفع المصاريف الضرورية من أجل الانطلاق في النشاط، وتسمح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين من تسديد القرض في أجل 8 سنوات مع إمكانية التمديد في مدة التسديد.

2.2.4.4 تمويل شراء المواد الأولية: حيث تقوم الوكالة بمنح قروض دون فرض فوائد عليها بقيمة 100.000 من أجل شراء المواد الأولية، وقد تصل نسبة التسديد إلى 36 شهرا (بديسي، براهيمة، 2019، ص 09).

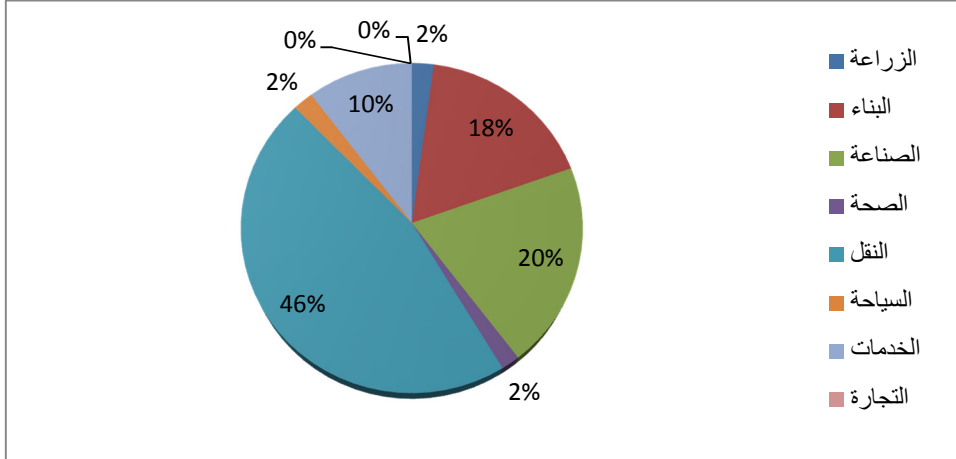
3.4.4 التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تتمثل التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة في الآتي: (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2008- 2019)

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند إقتناء مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛
- الاستفادة من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني بعد انقضاء فترة 3 سنوات الأولى؛

5. واقع المشاريع المقاولاتية المنجزة في ظل عمل وكالات الدعم والتحفيزات الجبائية الممنوحة
لقد أدت سياسة تطبيق التحفيزات الجبائية وكذا إنشاء وكالات خاصة لمتابعة ومراقبة المشاريع المقاولاتية إلى إقبال العديد من أفراد المجتمع على إنشاء مثل هذه المشاريع والتي يمكن إبراز تطورها في الآتي:

1.5 المشاريع المقاولاتية المستفيدة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): لقد بلغ عدد المشاريع التي استفادت من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية نهاية شهر أوت 2018، ما يعادل 63235 مشروعا بقيمة 14300664 مليون دينار جزائري، منها 62334 استثمارات محلية بنسبة (98,58%)، و 901 استثمارا أجنبيا بنسبة (1,42%)، وحسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة فقد سمحت هذه المشاريع الاستثمارية بتوفير 1231594 منصب عمل (Agence Nationale de Développement de l'investissement, 2018)، موزعة على قطاعات مختلفة كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل وكالة (ANDI) حسب قطاع النشاط

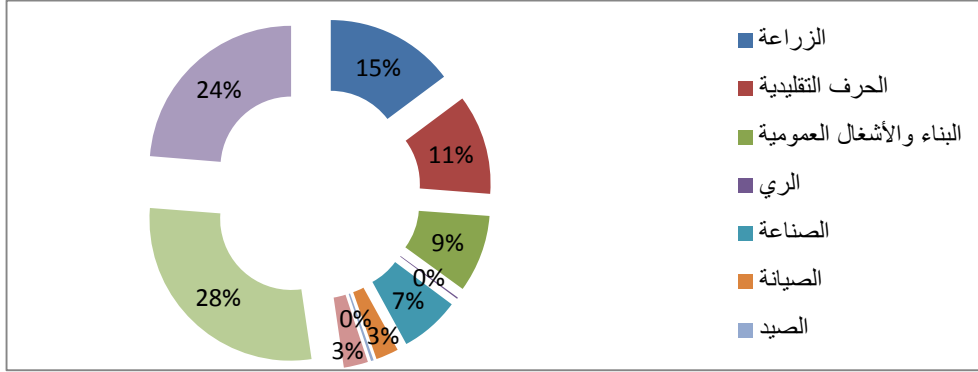


Source: L'Agence Nationale de Développement de l'investissement, 2018.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القطاع الذي أخذ أكبر دعم من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو قطاع النقل؛ حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 29267 مشروعا بقيمة 1164966 مليون دينار جزائري، ثم يليه قطاع الصناعة والذي استفاد من 12698 مشروعا والذي حقق أكبر قدر من عدد المناصب مقارنة بباقي القطاعات الأخرى والتي بلغت 538558 منصبا، ثم يليهما قطاع البناء، فالخدمات، الزراعة، السياحة، الصحة، الاتصالات والتجارة (Agence Nationale de Développement de l'investissement, 2018).

2.5 المشاريع المقاولاتية المستفيدة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):
لقد دعمت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب منذ بداية نشاطها سنة 2001 إلى غاية نهاية شهر جوان 2018، ما يعادل 374325 مشروعا موزعة على مختلف القطاعات كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل وكالة (ANSEJ) حسب قطاع النشاط

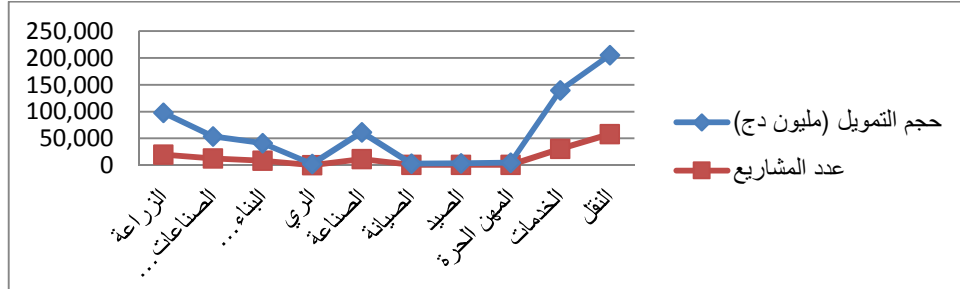


Source : Misterère de l'Industrie et des Mines, 2018, p 29.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القطاع المستفيد الأكبر من تدعيم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هما قطاعي الخدمات بنسبة (28%)، و قطاع النقل بنسبة (24%)، أما القطاع الذي أخذ نسبة ضعيفة من الدعم فكان قطاع الري الذي دعم بـ 545 مشروعا فقط، ولقد بينت الإحصائيات أن هذه المشاريع المدعمة من قبل الوكالة قد خلقت 892699 منصب عمل، وكذلك بينت إقبال العنصر النسوي على طلب الدعم حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة لفئة النساء والمدعمة من قبل الوكالة 38307 مشروعا (Misterère de l'Industrie et des Mines, 2018, p 29).

3.5 المشاريع المقاولاتية المستفيدة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): لقد بلغ عدد المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منذ بداية نشاطه إلى غاية نهاية شهر جوان 2018، 143493 مشروعا بقيمة 471591,51 مليون دينار جزائري، من بينها 14471 مشروعا موجهة لفئة النساء، ويمكن تصنيف المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل الصندوق حسب مختلف الأنشطة الاقتصادية كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل صندوق (CNAC) حسب قطاع النشاط

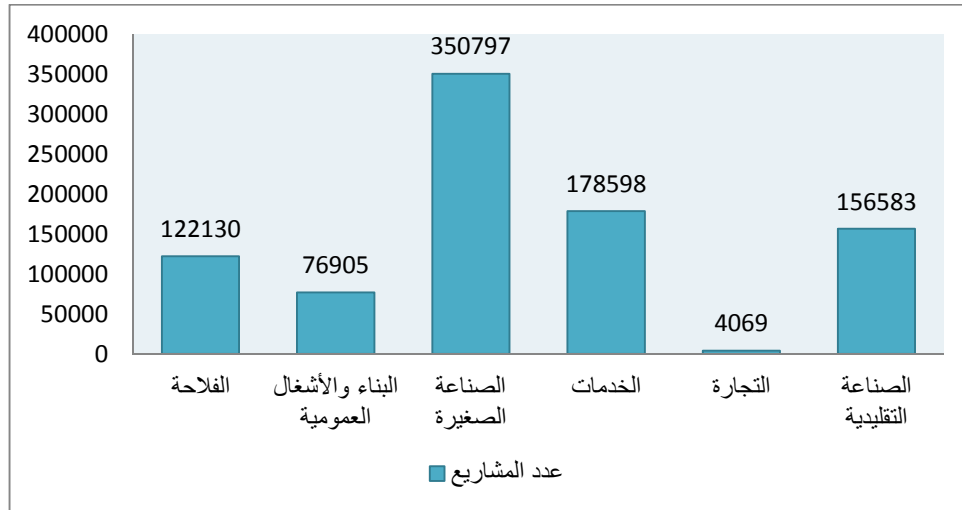


Source : Misterère de l'Industrie et des Mines, 2018, p 30.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قطاع النقل قد أخذ أكبر قدر من الدعم، وذلك بتمويل 58040 مشروعا بقيمة 147234,9 مليون دينار جزائري، ثم يليه قطاع الخدمات بدعم 30714 مشروعا بقيمة 109171,43 مليون دينار جزائري، ثم قطاع الزراعة فالصناعة بدعم قدر على التوالي ب 78 467,58، وب 50 695,92 مليون دينار جزائري، في حين تشهد كل من قطاعات الصيانة، الصيد والري قدرا ضعيفا من الدعم، حيث لم تتجاوز عدد المشاريع المدعمة فيها 1606 مشروعا في مجموعها، وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه المشاريع المقاولاتية المدعمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد ساهمت في خلق 300602 منصب عمل (Misterère de l'Idustrie et des Mines, 2018, p 30).

4.5 المشاريع المقاولاتية المستفيدة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة منذ بداية نشاطها إلى غاية شهر سبتمبر 2019، 889928 مشروعا، حيث منحت هذه المشاريع قروضا (سلف) دون فوائد لشراء المواد الأولية والتي بلغ عددها 804609 قرضا، وأخرى لإنشاء مشاريع والتي بلغ عددها 85319 قرضا، وقد وزعت هذه القروض على مختلف الأنشطة الاقتصادية كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): القروض الممنوحة من قبل وكالة (ANGEM) حسب قطاع النشاط



Source : L'agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2019.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نشاط الصناعات الصغيرة كان أكبر المستفيدين من دعم الوكالة، حيث قدرت عدد القروض الممنوحة له ب 350797 قرضا، ثم يليه قطاع الخدمات ب 178598 قرضا، ثم قطاع الفلاحة بقيمة 122130 قرضا، ثم قطاعي البناء والأشغال العمومية

والتجارة في المرتبتين الأخيرتين بقيمتي 76905 و 4069 قرصا على التوالي، والملاحظ حسب الإحصائيات المقدمة من قبل الوكالة أن العنصر النسوي كان المستفيد الأكبر من هذه القروض بنسبة (63,38 %) (Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit, 2019)، في حين أن نسبة المستفيدين من الرجال قد بلغت (36,62%) فقط، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القروض قد وزعت على مختلف الشرائح العمرية للمجتمع من سن 18 سنة إلى ما فوق 60 سنة.

5. الخاتمة

من خلال القيام بتحليل دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر، اتضح أن السياسة التي طبقتها الدولة الجزائرية قد لاقت تجاوبا معتبرا من قبل المستثمرين، إذ أقبل عدد معتبر للاستفادة من هذه المزايا والتحفيزات الممنوحة، كما كان لها أثرا إيجابيا على زيادة مناصب العمل، ولكن بالتمتع في مختلف الإحصائيات نجد أن هناك عدد كبير من القطاعات الحيوية والهامة لم تستفد بالشكل اللازم والقدر الكافي كقطاعي الزراعة والصناعية مثلا، وهي القطاعات المنتجة والقادرة على جر قاطرة التنمية الاقتصادية للوطن، خاصة وأن هياكل المرافقة والدعم التي أنشئت من أجل مساعدة وإرشاد أصحاب المشاريع المقاولاتية للخروج من وضعية التبعية الأحادية لقطاع المحروقات. كما أن بعض هياكل الدعم تتميز بضعف التكوين والتأهيل وتركز على الجانب التمويلي فقط، وهو ما لا يساهم في تطور وتقدم هذه المشاريع المقاولاتية وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة المحلية والدولية، لذلك يمكن أن نورد بعض الاقتراحات التي يمكن أن تحسن من وضع الاستثمار وكذا ازدهار المشاريع المقاولاتية في الوطن، وهي:

- تفعيل دور هياكل الدعم من حيث المرافقة والتوجيه والإرشاد لأصحاب المشاريع المقاولاتية، وأن لا يقتصر فقط على جانب التمويل؛
- منح تسهيلات أكثر وتحفيزات جبائية أكثر للمشاريع المقاولاتية التي تعمل في مجال القطاع الزراعي؛
- العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر من جميع النواحي؛ الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، لجذب وتحفيز المشاريع المقاولاتية المحلية والأجنبية؛
- إلغاء شرط تحديد السن في بعض هياكل الدعم والمرافقة التي تفرضه، مما سيؤدي إلى فتح المجال أمام كل أفراد المجتمع لإقامة مشاريع مقاولاتية تتميز بالابداع والابتكار، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية على المستوى الوطني ولم لا على المستوى العالمي مستقبلا؛

- تشجيع الاستثمارات المقاولاتية الأجنبية في مختلف القطاعات وخاصة القطاع الزراعي والصناعي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات والاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة؛
- منح تسهيلات أكثر للمشاريع المقاولاتية التي تهتم بالتقنيات الزراعية المتطورة وشبكات الري.

6. قائمة المراجع:

- شامية، أحمد؛ وخالد، الخطيب. (1997). المالية العامة. الأردن: دار زهران.
- بديسي، فهيمة؛ وكنزة، براهيم. (2019). دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل وتشجيع المقاولاتية في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-. بحث مقدم في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الناشئة في الجزائر: بين البحث عن طرق التمويل وتفعيل سياسة التشغيل. جامعة البليدة 2 لونيبي علي: الجزائر.
- خذري، توفيق؛ وحسين، بن الطاهر. (2013). المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -المسارات والمحددات-. بحث مقدم في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي: الجزائر.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (2001). تطوير الاستثمار، العدد 47.
- باشوندة، رفيق؛ وداني، معاشو. (2003). تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي. بحث مقدم في الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة. جامعة البليدة: الجزائر.
- عبد المولى، السيد. (1977). المالية العامة. مصر: دار الفكر العربي.
- عمارة، شريف. (2017-2018). محاضرات في مقياس المقاولاتية. الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل.
- سايبى، صندرة. (2014-2015). محاضرات في إنشاء المؤسسة. الجزائر: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.
- صحراوي، علي. (1992). مظاهر الجباية في الدول النامية وآثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الضريبي. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: الجزائر.
- خلف، فليح. (2001). المالية العامة. الأردن: عالم الكتب الحديث.

- الجودي، محمد. (2014-2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة-. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر.
- قوجيل، محمد. (2015-2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: الجزائر.
- ناصر، مراد. (1997). الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: الجزائر.
- البطريق، يونس. (1985). اقتصاديات المالية العامة. لبنان: الدار الجامعية.
- Siomy, Mory . (2007). Développement des Compétences des Leaders en Promotion de la Culture Entrepreneuriale et de L'entrepreneurship : le cas du rendez-vous entrepreneurial de la francophonie. Thèse pour L'obtention de philosophie doctorat, Université Laval: Québec.
- Michel, Coster. (2002). Entrepreneur et entrepreneuriat. France : E M Lyon.
- Thomas K, McCraw. (2007). Prophet of Innovation: Josef Schumpeter and Creative Destruction. The Belknap Press Of Harvard University Press. p 73.
- Misterère de l'Industrie et des Mines. (2018). Bulletin d'information statistique de la PME. N° 33.
- Agence Nationale de Développement de l'investissement. (2018). Etat récapitulatif des projets d'investissement. Consulté le 25/12/2019 <http://www.andi.dz/>.
- Agence Nationale de Développement de l'investissement. (2018). Par secteur d'activité. Consulté le 25/12/2019 <http://www.andi.dz/>.
- Caisse Nationale d'assurance-chômage. (2016). Consulté le 27/12/2019 <https://www.cnac.dz/>.
- Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2019). Bilan Cumulé Des Services Financiers Au 30 Septembre 2019. Consulté le 24/12/2019 <https://www.angem.dz/>.
- Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes. (2016). Présentation du l'ANSEJ. Consulté le 14/12/2019 <http://www.ansej.org.dz/>.
- Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit. (2008-2019). Présentation du l'ANGEM. Consulté le 12/12/2019 <https://www.angem.dz/>.